قنبلة الدّيْن تهدد أمريكا و"داليو" يُحذر من "كسادٍ كارثي" أسوأ من 1930

السبت 19 أبريل 2025 09:00 م

حذر الخبير الاقتصادي الأمريكي راي داليو، من أن أميركا على حافة الهاوية، وأنها على أعتاب كساد أسوأ من 1930.
الملياردير "داليو" والذي توقع أزمة 2008 الاقتصادية أكد أن الاقتصاد الأميركي "يعيش الآن تغييرات عميقة في النظام الداخلي والعالمي تشبه إلى حد كبير ثلاثينيات القرن الماضي وأنها خلال تلك الفترة شهدت أكبر كساد اقتصادي في التاريخ الحديث
السبب برأي (داليو، صاحب الثروة المقدرة بـ 14 مليار دولار) أن هناك قنبلة موقوتة تقبع في قلب الاقتصاد الأمريكي، وهي الدين القومي الذي وصل إلى أرقام فلكية تتجاوز 36 تريليون دولار
وعن فوائد الدين، قال إن مدفوعات الفائدة ستصل على هذا الدين، إلى 952 مليار دولار في 2025، لترتفع إلى 1.8 تريليون دولار بحلول 2035،
وهو ما وصفه داليو بـ"انهيار النظام النقدي".
وانتقد الملياريدر داليو التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب، واصفًا إياها بـ"المضطربة للغاية"، والتي تؤثر سلبًا على الثقة في الاقتصاد الأمريكي، لافتًا إلى خمسة عوامل تدفع نحو تغيير تاريخي، وهي: 1) الاقتصاد، 2) الصراع السياسي، 3) النظام الدولي، 4) التكنولوجيا، 5) الكوارث الطبيعية.
وقال داليو إن اجتماع هذه العوامل يجعل الوضع الحالي أكثر خطورة من أزمات 1971 و2008 مجتمعتين.

آثار جيوسياسية

وقال راي داليو مؤسس "بريدج واتر أسوشيتس"، ومؤلف الكتاب الأكثر مبيعًا على قائمة نيويورك تايمز "المبادئ – Principles" في تصريحات سابقة لتعليق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرسوم الجمركية، إن ما فرضه ترامب على الدول "ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة، ولها آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتداخل مع السياسة النقدية والمالية والجيوسياسية العالمية"، محذرًا من أن آثارها السلبية على درجتين الأولى: من حيث إنها "مزيج من التضخم والركود فهي أكثر انكماشًا (Deflationary) على المنتجين المُستهدفين، وأكثر تضخمًا على الدول التي تفرض الرسوم. كما أن الشركات المحلية تصبح أقل تنافسية لكنها أكثر قدرة على البقاء داخل السوق المحلي، بشرط دعم الطلب المحلي بسياسات مالية ونقدية مناسبة.".
وبين الآثار أوضح داليو أنها في أوقات الصراعات الجيوسياسية الكبرى، تُستخدم الرسوم كوسيلة لضمان قدرة الدولة على الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج.
وأضاف أن الرسوم تؤدي إلى تقليص الاعتماد على الإنتاج الأجنبي ورأس المال الأجنبي، وهو أمر مرغوب فيه خلال فترات النزاعات أو التوترات العالمية.

آثار (الدرجة 2)

وعن الآثار غير المباشرة، والتي تعتمد على ردود الفعل السياسية والنقدية للدول المتأثرة، أولها: "ردود الأفعال الانتقامية" وأن الدول المتضررة ستفرض رسومًا مماثلة، والنتيجة ستكون موجة شاملة من الركود التضخمي عالميًا.
وثانيها أن "السياسة النقدية في الدول التي تواجه ضغوطًا انكماشية، قد تقوم البنوك المركزية بتخفيف السياسة النقدية، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وضعف العملة، وفي الدول التي تواجه ضغوطًا تضخمية، قد تشدد البنوك سياساتها وترفع الفائدة وتقوي عملاتها".

ضرورات ضريبية

وعن كون التعرفة الجمركية كأصل مهم في إدرار الرسوم الجمركية للإيرادات على الدول التي تفرضها، وتُدفع جزئيًا من قبل المنتجين الأجانب والمستهلكين المحليين، حسب مرونة العرض والطلب هذا يجعلها وسيلة جذابة لجمع الضرائب، وتؤدي إلى تقليص الكفاءة في سلاسل التوريد العالمية، حيث تُنتج السلع في أماكن أقل كفاءة نتيجةً للعوائق التجارية.
وعن السياسة المالية لفت إلى أن الحكومات قد تتوسع في الإنفاق لمواجهة الضعف الاقتصادي أو تضيق السياسة المالية للحد من التضخم، مما يخفف من تأثير الرسوم الجمركية على الأسواق.